الكتاب : الأرض والفـلاح فى مصـر

دراســة فى آثار تحريــر الزراعــة المصريــة

المحـرران : أ. د. محمد أبو مندور الديب و أ. د. جمال محمد صيام
كـتــاب المحـروســة – الـقــاهــرة ١٩٩٥
عـرض : دكتور / محمود منصور عبد الفتاح *

الكتاب الذى نقوم بعرضه هو التقرير النهائى للمشروع البحثى المسمى «التكيف الهيكلى والزراعة» الذى أجرى بالتعاون بين مركز الدراسات الاقتصادية الزراعية بكلية الزراعة – جامعة القاهرة ومركز بحوث التنمية الدولية (كندا)، وتمت مناقشته على مستوى الخبراء فى نوفمبر ١٩٩٤.

من المعروف أنه مع بداية عقد الثمانينات واجهت الدول النامية ثلاث مجموعات من المتغيرات التى فرضت على مسيرتها التنموية توجهات معينة عمقت من أزمتها الاقتصادية والاجتماعية. **الأولى** : مرتبطة بتطور الفكر الاقتصادى ذاته وما شهدته هذه الفترة من صعود للتيار النظرى النيوكلاسيكى وما انطوى عليه من تمجيد لآليات السوق الحر باعتبارها المدخل السليم لإحداث نمو حقيقى، وتقديم البراهين النظرية على فشل السياسات التى تقوم على دور محسوس للدولة فى الحياة الاقتصادية وإحلال الواردات فى إحداث أى تقدم اقتصادى، وهو التيار الذى سيطر على منهج العمل فى المؤسسات الدولية والمانحة للمساعدات والقروض للدول النامية. **والثانية** : مرتبطة بتطورات الحياة الاقتصادية والنظام الدولى ككل وسيادة ظاهرة الدولنة والطبيعة الدولية لرأس المال وما فرضه ذلك من ضرورة إزاحة أى عقبات تعوق تدفق هذا الرأسمال عبر الحدود، بما يتطلبه ذلك من ضرورة تحرير اقتصادات تلك الدول التى قد تكون وضعت بعض القيود أمام حركة رأس المال فى إطار برامج للتنمية المستقلة. أما **المجموعة**

* أستاذ الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة – جامعة الأزهر – مصر.

الثالثة من المتغيرات فهى مرتبطة بالظروف الاقتصادية الصعبة التى عاشتها اقتصادات هذه الدول بسبب تفاقم عجز الموازين التجارية وازدياد عبء خدمة الديون وعجز الموازنات العامة فى معظم هذه الدول. وقد كانت ثمرة الالتقاء بين هذه المجموعات الثلاث من العوامل هى فرض تطبيق برامج التكيف الهيكلى على اقتصادات هذه الدول من قبل مؤسسات التمويل الدولية، وهى البرامج التى روج لها سياسياً تحت مسمى الإصلاح الاقتصادى.

وقد كان قدر مصر كغيرها من الدول النامية أن يُفرض عليها تطبيق أحد هذه البرامج، بما يترتب على ذلك من نتائج وآثار على المستوى الجزئى والكلى كانت دافعاً للعديد من الباحثين والدارسين على توجيه جهودهم البحثية فى التعرف على هذه الآثار وقياسها.

والتقرير الذى نعرض له الآن هو الأشمل والأوسع والأدق والأكثر علمية بين عديد من التقارير والدراسات التى زخرت بها الحياة العلمية فى ج.م.ع. خلال السنوات الأخيرة. وربما كانت قيادة الراحل محمد أبو مندور لفريق العمل بما عرف عنه من أصالة الفكر والحيوية العلمية والدقة المنهجية هى السبب فيما وصل إليه هذا المشروع البحثى من نتائج شاملة وهامة ساعدت فى التعرف على النتائج والآثار الحقيقية لتطبيق هذه البرامج فى القطاع الزراعى المصرى.

ويعالج الكتاب - التقرير - الموضوع فى ستة فصول هى :

(١) دوافع وسياسات القطاع وبرامج التكيف الهيكلى فى الزراعة المصرية، (٢) آثار برامج التكيف الهيكلى على مستوى القطاع، (٣) أثر برامج التكيف الهيكلى على التجارة الخارجية الزراعية المصرية، (٤) أثر برامج التكيف الهيكلى على الزارعين، (٥) أثر برامج التكيف الهيكلى على العمال الزراعيين، (٦) ويتضمن تقييم أثر برامج التكيف الهيكلى باستخدام نموذج التوازن العام التطبيقى.

ومنذ البداية يعترف محررا الكتاب بالصعوبات المنهجية التى تواجه مثل هذا العمل. فلا المقارنة القبلية - البعدية، ولا المقارنة بين الأوضاع فى ظل تطبيق البرامج

مع الأوضاع فى ظل عدم تطبيقها، تخلو من المحاذير التى تؤثر على سلامة النتائج التى يتم التوصل إليها. وقد دفع ذلك فريق البحث إلى استخدام نماذج التوازن العام التطبيقى (CGE models) باعتبارها من أنسب المنـــاهـج للـتقدير الأكثر دقة لأثر برامج التكيف الهيكلى.

وقد اعتمد البحث على مختلف البيانات الرسمية – الكلية والقطاعية – المتاحة، بالإضافة إلى بيانات أولية عن عينة كبيرة نسبياً من المزارعين ومن العمال الزراعيين تم اختيارها على أساس مواقع تركز المحاصيل الرئيسية على مستوى القرى باعتبارها ممثلة للأحزمة الانتاجية الرئيسية فى الزراعة المصرية.

وفى محاولة للتعرف على ملامح السياسة الزراعية المصرية قبل تطبيق البرامج وعلى آثار هذه السياسة، يرى التقرير أن هذه السياسة قد اتسمت بقدر كبير من تدخل الدولة فى مجالات الإنتاج والتحكم فى المساحات المزروعة ودعم بعض المستلزمات الانتاجية واحتكار توزيعها وكذلك الإشراف المباشر على العديد من المؤسسات الإنتاجية والتسويقية وفرض نظام التوريد الإجبارى للعديد من المحاصيل المنتجة. ويتوصل محررا الدراسة إلى أنه قد نجم عن هذه السياسة العديد من التشوهات والآثار السلبية التى كانت الدافع لتطبيق برامج التكيف الهيكلى على أمل أن هذه البرامج ستؤدى للتخلص من هذه التشوهات والآثار السلبية.

ثم يستعرض الكتاب عناصر وفروض سياسات التثبيت وبرامج التكيف الهيكلى التى تم تطبيقها فى القطاع الزراعى المصرى من واقع الوثائق التى وقعتها مصر مع مؤسسات التمويل الدولية، والتى يمكن تلخيصها فى تحرير أسعار المحاصيل الزراعية، وإلغاء دعم مستلزمات الإنتاج، وتحرير سوق مستلزمات الإنتاج، وتطوير إنتاج وتوزيع التقاوى، وتطوير الأوضاع المالية للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى، والتصرف فى أراضى الدولة والشركات الإنتاجية، وكذلك تغيير أوضاع العلاقة بين المالك والمستأجر.

ثم يستعرض الكتاب فى فصل تال أهم النتائج التى توصل إليها البحث على النحو التالى :

أولا : الإيرادات والإنفاق على مستوى الموزانة العامة للدولة :

١- انخفاض الفائض المحول من القطاع الزراعى لموازنة الدولة من نحو ٥٠٠٠ مليون جنيه فى عام ١٩٨٥ إلى نحو ٢٠٣٧ مليون جنيه فى عام ١٩٩٢.

٢- انخفض دعم مستلزمات الإنتاج والفائدة على القروض من نحو ٤٧٩,٨ مليون جنيه عام ١٩٨٥ إلى نحو ٣٨٩,٨ مليون جنيه عام ١٩٩٢ ومن المنتظر توقف هذا الدعم نهائياً فى عام ١٩٩٤ بعد إلغاء دعم مبيدات محصول القطن.

ويرى محررا التقرير أنه بعد أن كان القطاع الزراعى – من خلال الضرائب غير المباشرة – أحد مصادر الإيرادات فى موازنة الدولة – والذى كان يعكس أحد مظاهر التحيز ضده – فإن التحولات الراهنة تشير إلى أن القطاع الزراعى أصبح قطاعاً مدعوماً من قبل موازنة الدولة.

ثانياً : التغير فى معدلات النمو :

يشير التقرير إلى أنه رغم أن التحيز الواضح ضد القطاع الزراعى وعدم توفر الحوافز السعرية الكافية قد أديا إلى تدنى معدلات النمو بالأسعار الحقيقية بحيث لم تتجاوز ١,٩ ٪ خلال الفترة السابقة على تطبيق برامج التكيف الهيكلى، فإن هذه المعدلات تذبذبت خلال الفترة التالية ١٩٨٧/٨٦ – ١٩٩١/٩٠ بين ٢,٩ ٪ ، ١,٧ ٪، مع ارتفاع واضح فى هذه المعدلات فى ١٩٩٢/٩١ حتى وصلت إلى ٥ ٪ ، ويفسر ذلك بتدخل الدولة من خلال شراء المحاصيل الرئيسية (القطن، القصب، القمح، الأرز) بأسعار حد أدنى مرتفعة بالمقارنة بالسنوات السابقة من جهة، وكذلك بتوفير التقاوى عالية الإنتاج من قبل مؤسسات الدولة من جهة أخرى. إلا أن ما يغفله التقرير فى هذه الجزئية هو أن معظم هذه الزيادة فى معدلات النمو قد أتت من الزيادة فى إنتاجية

الحاصلات النقدية والخضر والفاكهة بدرجة أساسية، وهى حاصلات الشرائح الاجتماعية القادرة على حيازة مستلزمات الإنتاج والتكنولوجيا الحديثة وكذلك الولوج إلى الأسواق، وعلاوة على ذلك فإن جزءا من الزيادة فى الإنتاج إنما هو فى الحقيقة زيادة فى المعروض فى السوق من بعض الحاصلات حيث شجعت الأسعار المرتفعة شرائح كبيرة من صغار الزراع على عرض إنتاجهم فى السوق بدلاً من الاحتفاظ به للاستهلاك الذاتى كما كان يحدث من قبل.

ثالثاً : عدم فعالية خفض سعر الجنيه المصرى فى إجراء تحسن جوهرى فى تنمية الصادرات والحد من الواردات.

رابعـاً : استمرار الانخفاض فى الأهمية النسبية للاستثمارات الزراعية من جملة الاستثمارات الكلية مع عدم نمو مساهمة القطاع الخاص فى الاستثمارات الزراعية بالقدر الكافى.

خامساً : تدهور الدخول الحقيقية لمعظم الدورات الزراعية فى عام ١٩٩٢ مقارناً بما كانت عليه فى ١٩٨٧، وذلك باستثناء الزيادة الكبيرة فى دورة برسيم التحريش مع القطن، والتى ترجع زيادتها إلى تدخل الدولة وليس إلى تحرير الأسعار كنتيجة لانخفاض الأسعار الحقيقية لمعظم المحاصيل.

سادساً : زيادة مساحة الحيازة الزراعية الموازية لخط الفقر فى عام ١٩٩٢/٩١ بالمقارنة بمتوسط الفترة ٧٥ – ١٩٨٧ وزيادة حدة الفقر فى الريف.

سابعا : انخفاض أيام العمل الزراعية للمشتغلين من المعدمين وانخفاض أجورهم الحقيقية بمعدل يتراوح بين ٥٠٪ – ٦٠٪ فى ضوء التقديرات المختلفة خلال الفترة ١٩٨٥ – ١٩٩٣ مع انحسار فرص استيعاب القطاع الزراعى لنسبة يعتد بها من العمالة الزراعية (٥,٪) خلال الفترة ١٩٨٦/٨٥ – ١٩٩٣/١٩٩٢.

ثامنا : أفادت البيانات المتحصل عليها من استطلاع آراء المزارعين فى جدوى تطبيق هذه البرامج بزيادة حدة المشاكل الانتاجية والتسويقية، سواء فى توفير مستلزمات الانتاج أم فى تسويق الإنتاج، مع الشكوى الواضحة من ارتفاع أسعار المدخلات وعدم مناسبة أسعار المنتجات.

ومن الملاحظ أن هذه النتائج تتفق فى خطوطها العامة مع ما توصلت إليه كثرة من الدراسات التى أجرتها عدة منظمات دولية ومن بينها البنك الدولى نفسه عن أثر تطبيق هذه البرامج على القطاع الزراعى فى الدول النامية. فقد كانت النتائج الواضحة فى معظم الحالات هى انخفاض الأسعار الحقيقية لمعظم الحاصلات الزراعية مع ارتفاع حاد فى تكاليف الإنتاج وكذلك انخفاض حاد أيضاً فى الأجور الحقيقية للعمال الزراعيين مصحوباً بزيادة حدة الفقر والبؤس فى المناطق الريفية فى هذه الدول.

وينتهى التقرير إلى الإقرار بعجز برامج التكيف الهيكلى عن تحقيق أهدافها فى القطاع الزراعى لعدم إدراكها لخصوصية الزراعة المصرية وإهمالها للعديد من الجوانب الأخرى التى تعتبر من الخصائص الأساسية للزراعة المصرية، وعلى رأسها ندرة عنصرى الأرض والمياه بالإضافة لقزمية الحيازات الزراعية وضعف المؤسسات الانتاجية والتسويقية العاملة فى القطاع الزراعى.

نود بعد هذا الاستعراض لنتائج البحث أن نعود مرة أخرى للسؤال الأساسى : هل أدت هذه البرامج لإزالة التشوهات والآثار السلبية التى ادعاها محررا التقرير فى البداية واعتبراها مبرراً لتطبيق هذه البرامج ؟ وهل لازالت هذه الفرضية صحيحة ؟ أم أن هناك خللاً فى التشخيص منذ البداية وأن دوافع تطبيق هذه البرامج كانت مرتبطة أصلاً بالعديد من المتغيرات المرتبطة بحركة رأس المال الدولى واندفاع المؤسسات الدولية الممولة لتمهيد المسرح أمام حركته بدون عقبات.

إن المتابع للسياسة الزراعية المصرية فى السنة الأخيرة يلحظ اعتراف الحكومة بالآثار السلبية لتطبيق هذه البرامج على الإنتاج الزراعى مما اضطرها للاقلاع عن بعض عناصرها. فقد صدرت أخيراً قرارات خاصة بدعم سعر الفائدة على القروض

الزراعية مرة أخرى، وأعطى دور أكبر للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فى توزيع مستلزمات الانتاج الزراعى وخاصة الأسمدة، وعادت الدولة لتحمل جزء كبير من نفقات زراعة محصول القطن. بل إن الدولة لم تتوقف بعد عن تحديد سعر حد أدنى للحاصلات الاستراتيجية (القطن، القمح، الأرز) لتشجيع الزراع على تسليم هذه المحاصيل أو تسويقها من خلال القنوات الحكومية.

تصحيح

كراسات بحوث اقتصادية عربية رقم (٤)
سلسلة بحث العرب فى عالم متغير (٢)

إعداد د. عبد المنعم السيد على

حدث سهو مطبعى فى الكراس المذكور يصحح على النحو التالى :

صفحة ١٥ : السطر الرابع (٤) يبدأ :

الدولة مشروعاً نظرياً لكى تحقق الاستخدام الشامل والاستقرار الاقتصادى .

يضاف بعدها : (المنشود . وهكذا تعتبر الدولة فى الاقتصاد الكلى ، مقارنة بموقعها فى الاقتصاد الجزئى ، ليست كياناً أجنبياً ، بل مساهما فعالاً ونشطاً فى الاقتصاد) ..

صفحة ٥٦ - السطر السادس (٦) يبدأ :

على ذلك من آثار اجتماعية لا يبدو أن (النقودية)

يضاف بعدها :(تقيم لها وزنا أو كبير اعتبار . ولذا يمكن القول أنه إذا كانت الكينزية قد أخفقت فى تحقيق أهدافها ، وإذا كانت الكلاسيكية المحدثة قد فشلت فى انجاز أمثلياتها ، فإن النقودية) ..

الكتاب : الـغـــات وأخـــواتها

النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية

المـؤلف : دكتور / ابراهيم العيسوى مستشار بمعهد التخطيط القومى بالقاهرة
النـــاشر : مركـز دراســـات الوحدة العربية – بيروت – آذار / مارس ١٩٩٥
عـــرض : دكتور / أحمـد حـسـن إبـراهـيـم *

فى مقدمة وخاتمة وأربعة فصول وثلاثة ملاحق إحصائية، يعالج المؤلف واحدة من أهم القضايا التى شغلت الرأى العام، والاقتصادى منه بصفة خاصة، واستحوذت على اهتمامه فى العالم أجمع، منذ منتصف الثمانينات إلى ما قبل منتصف التسعينات من القرن العشرين بقليل. تلك هى قضية الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجـات)، وما تمخضت عنه جولة «أوروجواى»، من المفاوضات حولها، من اتفاقات ومذكرات تفاهم وقرارات وزارية.

ينطلق المؤلف فى تناوله لقضية كتابه من انشغال مزمن بهموم التنمية العربية ومن قلق مشروع على مصيرها ومآلها تحت تأثير النظام الجديد للتجارة الدولية، بإطاره العام الذى يشتمل إلى جانب الجـات ١٩٩٤ على مجموعة متخصصة من اتفاقات تنظم التجارة العالمية فى جوانب ومجالات مختلفة، وهى ما يطلق عليه اسم «أخوات الجات». ويضفى المؤلف مزيداً من المشروعية على قلقه من الآثار التى يتوقع أن تنجم عن تطبيق «الجات وأخواتها» على البلدان العربية بصفة خاصة، وعلى البلدان النامية بصفة عامة، بما يشير إليه، فى مقدمة كتابه، من معاناتها الأشد من «أمرين مترابطين» هما : «ضعف موقعها فى النظام الراهن للتجارة العالمية»، وتخلفها «.. وعدم قدرتها على الانطلاق على طريق التنمية حتى الآن». ومن ثم فإنه يدرك أن الأمر، فى ظل النظام

* مستشار بمعهد التخطيط القومى بالقاهرة.

الجديد للتجارة العالمية، لا يتعلق، فيما يختص بالبلدان النامية ومنها البلدان العربية، بتحسين أوضاع التجارة والنمو الاقتصادى فحسب، وإنما يتعلق أيضاً بمصيرها ذاته. ولقد كان أمراً طبيعياً أن ينعكس هذا الإدراك فى اختياره للمنظور التنموى ليتقصى وليقيم من خلاله آثار هذا النظام على التنمية فى البلدان النامية بصفة عامة، وعلى التنمية العربية على وجه الخصوص.

عودة إلى المنبع

فى سعيه إلى بلوغ الهدف الرئيسى الذى يحدده لدراسته، وهو تقصى الآثار المحتملة للنظام الجديد للتجارة العالمية على التنمية العربية، يحرص المؤلف على أن يضع لدراسته أساساً يحتمل مبناها مكتملاً ويزيد من قدرته على استشفاف واستيعاب ما لم تفصح عنه وثائق النظام من آثاره المحتملة على مستقبل ومصير التنمية فى البلدان النامية بصفة عامة، وفى البلدان العربية منها على وجه الخصوص، بل وعلى مصير هذه البلدان ذاته. وهو فى سبيل ذلك يغوص فى عمق تاريخ نظام التجارة العالمى منقباً عن قواعده وآثاره، ويرجع بقواعد وأسس الجات المعدلة، ١٩٩٤، ونظام التجارة العالمية الجديد إلى جذورها الفلسفية، أى إلى مبادئ الحرية الاقتصادية ونظريات تحرير التجارة، كما يجد فى أثر ممارسات وسلوك الدول، وبصفة خاصة فى ممارسات الدول الصناعية الكبرى المسيطرة والمهيمنة على الاقتصاد والتجارة العالميين، ليرصد مدى مصداقيتها، فيما تعلنه من انحيازها إلى مبادئ وعقائد، من خلال المطابقة بين هذه المبادئ والعقائد، من ناحية، والسلوك العملى للدول التى تعلن انحيازها إليها، من الناحية الأخرى. ومن ثم ليجلو نوايا وغايات ومرامى هذه الدول من النظام الجديد للتجارة العالمية، وما إذا كانت تنطوى، حقا، على انحياز إلى مبادئ وعقائد، أم أنها تنطوى، فعلاً وواقعاً، على تقديم وإعلاء لشأن المصالح. وهو مايؤكد على أهميته كمعيار تحتكم إليه البلدان العربية، وغيرها من البلدان النامية، فى تحديد موقفها من قضية تحرير أو حماية التجارة ومن نظام التجارة العالمية الجديد.

بين المبادئ والمصالح :

ينتهى المؤلف من رصده للممارسات العملية والتصرفات الفعلية للدول الصناعية إلى التأكيد على أن مايحكم هذه الممارسات والتصرفات فى نهاية المطاف هو المصالح «وإن تعارضت مع الأيديولوچيات المعلنة والشعارات المرفوعة. فهذه الدول تسعى إلى تحرير التجارة وتضغط من أجل المزيد من التحرير بمقدار ما تتطابق مصالحها التجارية الوطنية مع مبادئ حرية التجارة، ولكنها عندما تجد أن هذه المبادئ ستلحق الضرر بمصالحها فإنها تتجه إلى تقييد التجارة وحماية الصناعة الوطنية». ويسوق، للتدليل على ذلك، أمثلة تكشف عن تغير مواقف الولايات المتحدة الأمريكية، بصفة خاصة، وغالبية الدول الصناعية بصفة عامة، من تحرير التجارة فى الاتجاه الذى يخدم وتمليه مصالحها، أيا كانت درجة تناقضه أو مدى تعارضه مع مبادئ الجات،بل ومع اعتبارات السيادة الوطنية للأطراف الأخرى أيضا. وربما يبرز، كمثال، فى هذا الشأن على وجه الخصوص موقف الولايات المتحدة الأمريكية من إنشاء منظمة للتجارة العالمية. فلقد عارضت بقوة فى عام ١٩٤٧ إقامة منظمة للتجارة الدولية، كان من المقرر إقامتها، لأنها رأت فى قيامها انتقاصا من «صلاحيات الكونجرس الأمريكى فى اتخاذ القرارات الوطنية»، وهى التى كان لها، مع المملكة المتحدة، الدور الرائد فى التخطيط والتدبير للجات ١٩٤٧ وفى التوصل إلى صياغة أسس وقواعد النظام التجارى العالمى الذى تضمنته، على نحو يركز على المصالح التجارية للدول الصناعية، ممثلة فى السلع الصناعية التى تنتجها، ولا يولى اهتماماً يذكر لمصالح البلدان النامية. وعلى خلاف ذلك كان موقفها الدافع بقوة نحو انجاز الجات ١٩٩٤ وإنشاء منظمة التجارة العالمية تحت تأثير شعورها «بتآكل نفوذها الاقتصادى. على الرغم من تعاظم دورها السياسى والعسكرى»، وشعورها بما يمكن أن ينطوى عليه «ازدياد درجة الفوضى فى النظام التجارى الدولى» من عقبات تعترض تحقيق «رغبتها فى تحسين وضعها وهيمنتها الاقتصادية من خلال حماية مصالح الشركات متعدية الجنسية، وتوسيع نشاطها فى شتى أرجاء العالم، وإزالة العراقيل التى تحول دون ذلك». ناهيك عن سعيها، ومعها الدول الصناعية الأخرى، إلى«إعادة تشكيل هياكل الانتاج على النطاق العالمى»

على نحو «يعزز قدرة الأقوياء (الدول الصناعية)، ويحد من قدرة الضعفاء (الدول النامية) على النمو، ويزيد من فرص استغلالهم». وهو أمر يتحقق بمواصلة احتكار رأس المال فى البلدان الصناعية للمعرفة والتقانة، وهو ما يتحقق بدوره من خلال تمتعه «بمزايا أكبر فى مجالات الاستثمار والملكية الفكرية والخدمات». وهنا يكمن الدافع الحقيقى وراء ادخال قضايا الاستثمار الأجنبى، وتجارة الخدمات، والملكية الفكرية فى مفاوضات جولة أوروجواى.

ونحن لا نوافق المؤلف فيما يذهب إليه من «أن من أغراض مد مظلة الجات لتشمل الملكية الفكرية، إبقاء الدول النامية فقيرة تقانيا، وتابعة للدول الصناعية فى المجال التقانى». ففقر الدول النامية تقانيا وتبعيتها للدول الصناعية فى مجال التقانة، أمر واقع، راسخ ومستقر، ولم يلح فى الأفق، قبل جولة «أوروجواى»، تهديد حقيقى لاستقراره، من جانب البلدان النامية، يدفع الدول الصناعية إلى العمل، من خلال اتفاق حماية حقوق الملكية الفكرية، على صيانته وتوطيده وترسيخه. وعندنا أن ما ينطوى عليه هذا الاتفاق من خطر على البلدان النامية يكمن فيما سوف يترتب عليه من ارتفاع فى تكاليف الانتاج بها على نحو تعجز معه منتجاتها ليس عن النفاذ إلى الأسواق الخارجية والمنافسة فيها فحسب، بل وعن الصمود فى مواجهة منافسة المنتجات الأجنبية فى أسواقها المحلية أيضاً. وهو أمر أشار إليه المؤلف فى غير موضع. وربما يكون ذلك، إلى جانب تحويل قسم من موارد البلدان النامية إلى الدول الصناعية من هذا الطريق هو ماتهدف إليه الدول الصناعية من هذا الاتفاق الذى يمثل تحدياً للبلدان النامية ينبغى أن يدفعها إلى ابتكار وتطوير تقاناتها الخاصة بما يخلصها من التبعية التقانية للآخرين. وهو، وإن لم يكن بالمستحيل، ليس بالأمر الهين أو اليسير، فدونه تطوير وتنمية البشر، بما يقتضى من تطوير نظم ومناهج التعليم، ودونه أيضاً إشاعة وتهيئة مناخ وإمكانيات البحث والتطوير، وإعلاء قيمة وشأن العلم والتعليم واحترام العلماء، وإشاعة حرية الفكر والإبداع، .. إلخ. وهى مهام، تستغرق وقتا طويلاً، فى العادة، ولابد من البدء فيها مجتمعة كخطوة أولى على طريق امتلاك البلدان النامية تقاناتها الخاصة وخلاصها من التبعية التقانية للغير.

يورد المؤلف، دون تعليق، الأهداف المعلنة لجولة «أوروجواى» ومن بينها أحكام مبادئ الجات وقواعدها وإجراءاتها بما يؤدى، ضمن أمور أخرى، إلى سد «منافذ التحايل على هذه المبادئ والقواعد»، و «تقوية الدور المؤسسى للجات فى الاشراف على تطبيق الدول للنظام الجديد للتجارة العالمية ..» وربما يوحى عدم تعليقه على هذين الهدفين، بصفة خاصة، أن اعلانهما يحظى لديه بقدر أو بآخر من المصداقية، وهو ما يتعارض مع ما يذهب إليه فى مواضع أخرى من مؤلفه من أن الدعوة إلى جولة «أوروجواى» جاءت «من منطلق حرص الدول الصناعية على مواصلة سيطرتها على النظام الاقتصادى العالمى ..» ناهيك عما يذهب إليه فى غير موضع من أن توسيع نطاق وتعزيز نفوذ وسيطرة الدول الصناعية كان وراء جولة «أوروجواى»، وهو ما يقترن فى رأينا بأن هذه الدول هى ا لتى تستطيع أن تخل بتنفيذ القواعد والمبادئ التى تقرها وأن تتحايل عليها.

الجديد فى نظام التجارة العالمية :

يرصد المولف ويحلل ما يرى أنه أهم ما أسفرت عنه جولة «أوروجواى» من تعديلات للجات الأصلية (الجات ١٩٤٧) وما أدخل عليها من تعديلات فى جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف الثمانى السابقة على «أوروجواى»، وما يرى أنه أهم ما أضافته إليها من اتفاقات، هى ما يطلق عليه «أخوات الجات»، وهى : اتفاق التجارة فى المنتجات الزراعية، واتفاق تجارة المنسوجات والملابس، واتفاق التجارة فى السلع الصناعية، والاتفاق الخاص بالإجراءات الوقائية، والاتفاق الخاص بمواجهة سياسات الإغراق، والاتفاق حول الدعم والإجراءات المضادة له، والاتفاق حول العوائق الفنية للتجارة، والاتفاق حول التقييم الجمركى، والاتفاق حول تراخيص الاستيراد، والاتفاق حول فحص البضائع قبل الشحن، والاتفاق حول قواعد المنشأ، والتفاهم حول التجمعات التجارية الإقليمية، والاتفاق العام للتجارة فى الخدمات، والاتفاق حول إجراءات الاستثمار ذات الأثر فى التجارة، والاتفاق حول حقوق الملكية الفكرية، وتحويل عدد من الاتفاقات الجمعية المتخلفة عن دورة طوكيو (١٩٧٣ – ١٩٧٩) إلى اتفاقات

متعددة الأطراف، والاتفاق حول نظام فض المنازعات، والاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية.

وفى توصيف للنظام الجديد للتجارة العالمية يورد المؤلف خمس خصائص يرى أنه يتسم بها. ويلفت الانتباه بصفة خاصة بين هذه الخصائص ما يراه المؤلف من أن «النظام الجديد ينطوى على فرض درجة عالية من الانضباط على المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية». وربما يكون من الغنى عن التنويه أن هذه الخاصية تنتفى، فى واقع الأمر، فى ضوء مايشير إليه (فى صفحات ٩١، ٩٤، ٩٥، ٩٦ على سبيل المثال) مما لا يدع مجالاً للشك فى أن الاتفاقات التى أسفرت عنها جولة «أوروجواى» سوف تنفذ بقدر ما يحقق تنفيذها «أهواء ومصالح القوى الكبرى المسيطرة على مقادير النظام العالمى الجديد، اقتصاديا وسياسيا عسكرياً»، وسوف تعطل بقدر ما يحقق تعطيلها تلك الأهواء والمصالح. ولعل مما يؤكد عدم توفر هذه الخاصية فى النظام الجديد للتجارة العالمية ما يورده، المؤلف خاصاً بخلو هذا النظام من ضمانات كافية تكفل تنفيذ الدول الصناعية المتقدمة لما يتعين عليها، وفقاً لنتائج جولة «أوروجواى»، تنفيذه من إجراءات لمعاونة الدول النامية وتمكينها من الاستجابة لبعض متطلبات الاتفاقات التى أسفرت عنها (ص ٥٤). ولقد يؤكد ذلك أيضاً أن منظمة التجارة العالمية لن تضطلع بتوقيع عقوبات ضد الطرف الذى يدان بالإخلال بالتزام أو بخرق اتفاق ما لصالح الطرف المتضرر وإنما تفوض هذا الأخير فى توقيعها. وهو مالا يحتاج إلى إقامة بينة على ما يعنيه من هدر لمصالح البلدان النامية (الأضعف) لحساب البلدان الصناعية الأقوى نفوذاً على كافة المستويات. فقدرة الأقوياء على معاقبة الضعفاء أمر لا مراء فيه، والعكس غير وارد على الإطلاق. وهذا ما يشير إليه المؤلف نفسه (ص ٨٤ وغيرها).

لعله يبقى فى مجال الحديث عن أهداف وسمات أو خصائص نظام التجارة العالمية الجديد أنه يبالغ فى توفير ضمانات تكفل بلوغ أقصى ما يمكن من الحرية لانتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والتقانة، عبر الحدود الوطنية للدول، وهى موارد ومنتجات تمتلك الدول الصناعية فوائض منها تريد وتسعى إلى تأمين أسواق

لتصريفها، بينما يتجاهل تماماً قضية حرية انتقال عنصر العمل، عبر الحدود الوطنية، وهو المورد الذى يتوفر لدى البلدان النامية فائض منه للتصدير. وهذه مفارقة لها، بطبيعة الحال، تداعيات وانعكاسات على التنمية فى البلدان النامية. ومع ذلك فإنها لم تحظ باهتمام من جانب المؤلف.

الحصاد والثمر :

يقدم المؤلف تقييما عاما للنظام الجديد للتجارة العالمية من خلال إجاباته على سؤالين طرحهما يدوران حول : ما إذا كان عصر التجارة الحرة بين دول العالم قد بدأ، وما إذا كان عصر سيادة القانون على العلاقات التجارية الدولية قد بدأ، ومن خلال محاولة لاستقصاء مدى استجابة هذا النظام لمطالب كل من الأغنياء والفقراء، وأخرى لتصنيف الرابحين والخاسرين منه. ويمكن إيجاز أهم ملامح هذا التقييم فيما يلى :

١- أن العالم سوف يشهد بتطبيق نتائج جولة «أوروجواى»، قدرا من التحرير فى المعاملات التجارية بين الدول يفوق ما كان عليه قبلها. ومع ذلك يظل التحرير، المقرر بالاتفاقات التى انتهت إليها هذه الجولة، جزئيا من حيث أنه يشمل جزءاً فقط من التجارة فى القطاعات التى تخضع له، ومن حيث أنه يشمل بعضاً من، وليس كل، قطاعات التجارة. ناهيك عن أن تنفيذه يستغرق فترات زمنية طويلة نسبياً، وأنه بالغاً ما بلغ قدره لا يضع نهاية قاطعة لفرص تقييد التجارة وحماية الصناعات المحلية.

٢- لا ينطوى هذا النظام على ضمانات تكفل سيادة القانون على العلاقات التجارية الدولية، وتكفل احترام المبادئ والقواعد والالتزامات التى يتضمنها، وإن تعارضت مع المصالح فى بعض الأحيان، وتكفل العدل فى فرض وانفاذ العقوبات. وهو بذلك ينحاز للأقوياء القادرين على مخالفة الاتفاقات والإفلات من العقاب وتوقيع ما فى صالحهم من عقوبات على الآخرين.

٣- يستجيب النظام الجديد فى المقام الأول والأخير لمطالب الدول الصناعية المتقدمة التى خرجت من جولة «أوروجواى» بأكبر المكاسب، على نحو تشعر معه الدول النامية أنها قدمت من التنازلات ما يفوق كثيراً ما قدمته الدول الصناعية المتقدمة. ولعل هذا يفرز بوضوح الرابحين من الخاسرين.

ينتقل المؤلف، من تقييمه العام للنظام الجديد للتجارة العالمية، إلى تقييم أكثر تركيزاً على آثاره على البلدان النامية فى مجالات متخصصة، ولعل من أهم ما يتوصل إليه ما يمكن إيجازه فيما يلى :

١- قدمت الدول النامية تنازلات تفوق ما قدمته الدول الصناعية فيما يختص بفتح الأسواق أمام السلع الصناعية.

٢- لن يترتب على هذا النظام تغيير ملموس فيما يختص بفتح أسواق الدول الصناعية المتقدمة أمام الصادرات الزراعية من الدول النامية، باستثناء ما يتوقع من تحسن فى فرص النفاذ إلى هذه الأسواق أمام دول نامية مثل الأرجنتين (فى حالة القمح) والبرازيل (فى حالة فول الصويا). وفى المقابل سوف يترتب عليه ارتفاع تكاليف استيراد الغذاء للدول المستوردة الصافية له.

٣- يؤدى هذا النظام إلى زيادة تكاليف التنمية فى البلدان النامية، وينتقص من قدراتها على توجيه سياسات التنمية والاستثمارات الأجنبية والتحكم فيها.

٤- تواضع تقديرات الزيادة المتوقعة فى الدخل العالمى بعد عشر سنوات من تحرير التجارة ونتيجة له. إذ تتراوح بين نحو ٠,٧٪ ونحو ١,٢ ٪ من الدخل العالمى الذى كان سيتحقق فى غياب تحرير التجارة بصيغة جولة «أوروجواى».

٥- تواضع نصيب الدول النامية مجتمعة فى الزيادة المتوقعة فى الدخل العالمى آنفة الذكر، إذ يقدر أن يتراوح بين ١٠,٣ ٪ منها كحد أدنى و ١٨ ٪ منها كحد أقصى، يذهب القسم الأعظم منها إلى عدد محدود جداً من البلدان النامية فى مقدمتها الصين ودول شرق آسيا مرتفعة الدخل (النمور الآسيوية).

وأخيراً يصل المؤلف إلى مرماه ومقصده مستخلصا ما يتوقع أن يترتب على تطبيق النظام الجديد للتجارة العالمية من آثار على التنمية العربية. ولعل من أهم هذه الآثار ما يمكن ايجازه فيما يلى :

١- ارتفاع قيمة فاتورة واردات العرب من الغذاء بالنظر إلى كون الغالبية العظمى منهم مستوردا صافيا له.

٢- تآكل ما كان يتمتع به بعض صادرات العرب من مزايا خاصة فى النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة.

٣- ارتفاع تكاليف برامج التنمية وتكاليف الانتاج، بسبب ارتفاع تكاليف استيراد التقانة وتكاليف استيراد المدخلات، وبصفة خاصة من المنتجات الزراعية.

٤- العجز عن الصمود فى مواجهة منافسة غير متكافئة من مصادر أجنبية فى مجالات مختلفة من مجالات النشاط الاقتصادى العام، وبصفة خاصة فى مجال التوظف أو التشغيل حيث سيقترن التوسع فى الاستثمارات الأجنبية، فى ظل ما يمنحها لها النظام الجديد من مزايا، بتوظيف قوة عمل أجنبية من مستويات مهارية مختلفة، وعالية على وجه الخصوص.

٥- سلب الأقطار العربية إلى حد بعيد، كما هو الأمر فى حالة غيرها من البلدان النامية، سلطة اتخاذ القرار التنموى وتصميم سياساتها التنموية بما يلائم أوضاعها وطموحاتها الخاصة، مع زيادة الضغوط عليها للتحول إلى الليبرالية الاقتصادية بغض النظر عما يمكن أن ينطوى عليه من تنافر وتعارض مع تلك الأوضاع والطموحات.

وإلى جانب هذه الآثار السلبية المتوقعة، لتطبيق نظام التجارة العالمية الجديد، على التنمية العربية يورد المؤلف ما يعتقد أنه أهم مايراه بعض الكتاب آثاراً إيجابية له عليها. وهى آثار يحول دونها، فى رأينا، ضعف البنى الاقتصادية الراهنة للأقطار العربية، وضعف قدراتها على توقيع العقاب على من يخالفون ما هو مقرر من مبادئ

والتزامات فى الاتفاقيات التى يشتمل عليها هذا النظام، ناهيك عن أن أى تطوير أو تنمية حقيقية للانتاج الزراعى والصناعى مرهون، لفترة غير قصيرة على أقل تقدير، بما يمكن أن تحصل عليه من تقانات مستوردة من الدول الصناعية المتقدمة بما ينطوى عليه من رفع لتكاليف انتاج السلع الزراعية والصناعية بها إلى مستويات تعجز عندها عن منافسة انتاج البلدان المتقدمة منها فى الأسواق الخارجية، بل وحتى عن الصمود فى مواجهة منافستها لها فى أسواقها المحلية.

ومع ذلك فإننا قد نتفق مع المؤلف فى أن آثار هذا النظام على الأقطار العربية لن تكون جميعها سلبية، وفى أنها قد لاتخلو من آثار إيجابية، وفى أن غالبية ماهو سلبى منها مؤكد الوقوع، فى حين أن غالبية ما هو إيجابى احتمالى وليس مؤكداً. ونحن نتفق معه تماماً فيما انتهى إليه من أن الأثر الصافى على الاقتصادات العربية لتطبيق الاتفاقات التى يشتمل عليها هذا النظام سيكون الخسارة فى حالة التحرير الجزئى للتجارة فى السلع الصناعية والزراعية، وستكون الخسارة أفدح فى حالة التحرير الكامل لها. وسيكون عبء هذه الخسارة أشد وطأة على الأقطار المستوردة الصافية للغذاء كماهو الحال فى معظم الأقطارالعربية.

هكذا يتبين كم هو شحيح حصاد العرب المتوقع من تحرير التجارة الدولية وفقاً لصيغة جولة «أوروجواى»، وكم سيكون ثمره هزيلاً ضامراً، بل وكم سيكون هذا الثمر مراً أحياناً وكاذباً خادعاً فى أحيان أكثر.

ولكن ما العمل ؟ :

سؤال يطرحه المؤلف ويجيب عليه بادئا بالتسليم بأنه لا مناص للعرب، كما لغيرهم من البلدان النامية، من أن يعتادوا التعايش، لوقت غير قصير، مع النظام الجديد للتجارة العالمية، على أن يقترن ذلك بسلوكهم سبيلين فى آن معا. ويحدد غاية السبيل الأول فى احتواء الآثار السلبية وتدنية الخسائر المتوقعة من تطبيقه، وتعظيم وتفعيل ما يمكن أن ينطوى عليه من مكاسب وفرص محتملة. أما غاية السبيل الثانى فإعادة هيكلة

الاقتصاديات العربية بما يبنى قوتها الذاتية، ويخفض من درجة اعتمادها على الخارج، ويحسن وضعها فى تقسيم العمل الدولى .

ويبدى المؤلف تفاؤلاً عندما يقرر «أن الوسائل المتاحة للنجاح» فى بلوغ غاية السبيل الأول «ليست بالقليلة» . ويورد أمثلة لها بادئا بالفهم العميق لنصوص الاتفاقات التى يشتمل عليها النظام الجديد للتجارة العالمية، ولما وراء هذه النصوص، من جانب الدول العربية منفردة، ومجتمعة، وبالتعاون مع البلدان النامية الأخرى. ويردف بأمثلة لوسائل أخرى لعل من أهمها «الحرص على التمثيل الجيد، كما وكيفا، للدول العربية فى المجالس واللجان والهيئات المختلفة لمنظمة التجارة العالمية» .

وربما لا تختلف غاية السبيل الثانى كثيراً عما أورده المؤلف من «رفع مستوى الكفاءة الانتاجية فى مختلف القطاعات الإنتاجية العربية، .. » كوسيلة لبلوغ غاية السبيل الأول. وهى بالفعل لا تعدو أن تكون إحدى وسائل المدى الطويل لبلوغ هذه الغاية .

ولا ينهى المولف إجابته على سؤاله : ما العمل ؟ قبل أن يؤكد، وبحق، على أن «إنعاش العمل الجماعى العربى فى المجال الاقتصادى والتقانى، والمجال التنموى بوجه عام، هو أحد السبل الضرورية لكسر حلقة التخلف وبناء القدرة العربية على مواجهة التحديات الجديدة» . ولعلنا لا نبالغ إذا ادعينا أن هذا الانعاش هو أهم السبل الضرورية، إن لم يكن السبيل الوحيد، لبناء القدرة وتحقيق التنمية العربيتين.

وبعد ذلك، وفى كافة الأحوال، يبقى الكتاب الذى نحن بصدده دليل عمل لاغنى عنه، ولابد من الرجوع إليه، فى أى جهد عربى، قومى أو قطرى، من أجل تدنية خسائر العرب وتعظيم مكاسبهم من جراء تطبيق اتفاقات جولة «أوروجواى» لتحرير التجارة العالمية .

الفائزون بالمنح البحثية لعام ١٩٩٦

أعلنت الجمعية فى مطلع هذا العام عن برنامج للمنح البحثية فى موضوع :

التجارب العربية فى تحقيق الاستقرار (التثبيت) الاقتصادى والتكيف الهيكلى

وفى ضوء فحص الطلبات المقدمة من عدد كبير من الباحثين الاقتصاديين العرب للحصول على هذه المنح، قررت اللجنة التنفيذية للجمعية فى اجتماعها بالقاهرة بتاريخ ٦/ ٧/ ١٩٩٦ تخصيص منحة بحثية قدرها ألف دولار أمريكى لكل بحث من الأبحاث التالية :

م	الاسم	الجنسية	موضوع البحث
١	محمد بن أعمر	موريتانى	أثر سياسات التثبيت والتكيف على التنمية فى موريتانيا.
٢	عبد الجبار عبود الحلفى أسعد حمود السعدون	عراقيان	تجربة العراق فى التحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص.
٣	عبد الفتاح الجبالى	مصرى	أثار برامج التثبيت الاقتصادى على الاقتصاد المصرى .. مع التركيز على السياسة النقدية والائتمانية.
٤	راضى العتوم	أردنى	التجربة الأردنية فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى والتكيف الهيكلى.
٥	بوعتروس عبد الحق*	جزائرى	الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة تخفيض قيمة العملة فى الاقتصاديات العربية - حالة الجزائر.
٦	د. عبد الفتاح العموص د. عبد القادر شعبان	تونس	الآثار الاجتماعية للسياسة الاقتصادية التصحيحية التونسية
٧	محمد الطيب عبد الله	سودانى	تقييم تجربة الاستخصاص فى السودان - حالة دراسية لشركة السودان للاتصالات.
٨	د. هدى السيد	مصرية	أثار برنامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى على مستوى المعيشة فى مصر.
٩	نسيم أبو جامع*	فلسطينى	القطاع الخاص فى فلسطين ومدى ملاءمة سياسات التكيف الهيكلى والتثبيت لإعادة بناء الاقتصاد الفلسطينى
١٠	منى قاسم	مصرية	تطور سوق الأوراق المالية فى مصر فى إطار عملية الإصلاح الاقتصادى (تجربة صناديق الاستثمار)

* موافقة من حيث المبدأ.

« مصر : تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥ »

إعداد : أشرف العربى *

صدر حديثاً تقرير التنمية البشرية فى مصر عن عام ١٩٩٥، وهو التقرير الثانى من سلسلة التقارير التى بدأ معهد التخطيط القومى في مصر (بالتعاون مع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة) فى إصدارها بدءاً من عام ١٩٩٤، والذى يقوم بالتنسيق له الأستاذ الدكتور عثمان محمد عثمان، عضو الجمعية ومدير مركز التخطيط العام بمعهد التخطيط القومى.

وقد أثارت هذه التقارير ردود فعل مناقشات واسعة سواء على المستوى المحلى أو الوطنى أو الدولى، كذلك على المستوى الأكاديمى والتطبيقى. وأيا كانت درجة الاختلاف فى الآراء فقد اتفق الجميع على أن جهداً كبيراً قد بذل، وعلى أن مزيداً من الجهد يجب أن يبذل حتى يستقر فى وجدان صانع القرار ومنفذه أهمية استخدام مؤشرات التنمية البشرية فى التخطيط الجيد لتحقيق هذه التنمية.

وقد انقسم تقرير التنمية البشرية الثانى إلى ستة فصول رئيسية، خصص أولها لتنقيح مفهوم التنمية البشرية وأسلوب قياسها. حيث استعرض هذا الفصل أهم الملاحظات والانتقادات التى وجهت للتقرير الأول الصادر فى ١٩٩٤، وكذلك الاتجاهات الجديدة فى مفاهيم التنمية، واختتم هذا الفصل بالتعرض إلى الوضع الحالى للتنمية البشرية فى مصر وأوجه الانجاز والقصور بها فى حين ركز الفصل الثانى على العلاقة بين كل من إدارة الاقتصاد الكلى (القومى) والنمو الاقتصادى والتنمية البشرية وتعرض هذا الفصل إلى أسباب العجز المالى واختلال التوازن الخارجى فى ميزان المدفوعات، كما تعرض لمكونات برنامج الإصلاح سواء ما يتعلق منها بسياسة التثبيت أو التكيف

* معيد بمعهد التخطيط القومى والأمين الفنى للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

الهيكلى والتحول إلى اقتصاد السوق، واختتم بالانتقادات الموجهة لهذه السياسات وبالتأكيد على ضرورة مراعاة التنمية الاجتماعية أثناء تطبيق تلك البرامج.

أما الفصل الثالث من هذا التقرير، فقد أكد على أهمية وجود – ما أسماه – «عقد اجتماعى» بين كل من القطاع العام والخاص فى مجال التنمية البشرية. واستعرض الفصل بعض الحقائق وبعض التحديات المستقبلية المتعلقة بالقطاع العام فى مصر، كما تناول دور كل من القطاعين العام والخاص فى النشاط الإنتاجى، وفى التنمية البشرية، واختتم الفصل باستعراض الدور الذى يتوقع أن يلعبه القطاع الخاص فى المستقبل.

وفى الفصل الرابع، فاجأنا التقرير بتناول واحدة من أهم مكونات التنمية البشرية ومن أكثرها حساسية ألا وهى المشاركة السياسية؛ التى اعتبرها أصحاب التقرير لب التنمية البشرية. حيث أوضح هذا الفصل الأشكال المختلفة للمشاركة فى الحياة السياسية، وما الذى ينقص هذه المشاركة فى مصر وأهميتها، وما هو وضع المرأة بالنسبة للأنواع المختلفة من المشاركة، وانتهى الفصل باقتراح وسائل تحسين المشاركة السياسية فى مصر.

غير أن المشاركة لا تعنى فقط المشاركة فى الحياة السياسية بل تعنى أيضاً تمكين المواطنين من الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم والأمان الاجتماعى وتمكينهم كذلك من المشاركة فى الأسواق كمنتجين ومستهلكين وعاملين، وهذا بالضبط ما أكده الفصل الخامس من التقرير حين استعرض وضع هذه الأشكال المختلفة من المشاركة وأهم العقبات التي تحول دونها.

وجاء الفصل السادس والأخير ليؤكد على وجود تفاوتات واضحة بين أقاليم مصر في مجالات التنمية البشرية المختلفة سواء الاقتصادية أو التعليمية أو الصحية. ليس هذا فحسب بل حاول التقرير أيضاً فى هذا الفصل التعرض إلى الاختلالات والتفاوتات الموجودة داخل الأقاليم نفسها (بين المراكز المختلفة وبين المركز والنخوم على سبيل المثال) والتعرف على العقبات التى تقف أمام تحسين مستوى التنمية البشرية فى تلك

المراكز. ويمكن الحكم على هذه المحاولة بأنها جيدة خاصة فى ظل قيد رئيسى ومعروف للجميع وهو قيد توافر المعلومات – غير أنها ما تزال فى حاجة إلى دعم كبير.

وبالإضافة إلى هذه الفصول الستة، اشتمل التقرير أيضاً على ملحق إحصائى احتوى على قيم المؤشرات المختلفة للتنمية البشرية سواء على المستوى القومى أو على مستوى المحافظات أو على مستوى المراكز، وهذا الملحق يعد بلا شك ذخيرة أساسية لأى باحث مهتم بأى من محاور التنمية البشرية المختلفة سواء ما يتعلق منها بجانب التعليم أو الصحة أو التغذية أو الإسكان والمرافق والاتصالات والفقر وتوزيع الدخل .. وغيرها من محاور التنمية البشرية الأخرى.

هذا وعلى من يرغب فى الحصول على نسخة مجانية من التقرير سرعة إرسال اسمه وعنوانه ووظيفته على عنوان :

معهد التخطيط القومى بالقاهرة

طريق صلاح سالم – مدينة نصر

فاكس رقم : ٢٦٣٤٧٤٧

حيث أن الكمية المطبوعة من التقرير محدودة.

الـربـــــاط

صدر فـى أغسـطس ١٩٩٦ ، العـدد الأول من الـنشـرة الدورية لـلجـمعـية - الرباط، متضـمناً أخبار الجمعية وأخـبار الأعضاء وبعض المقالات الـقصيرة وعروض الكتب وبعض الأخبار العلمية الأخرى .

وتناشد الأمانة العامـة للجمعية السادة أعضاء الجمعيـة ، وكذا أصدقاء الجمعية وسائر المـهتمين بمـتابعة أنـشطتهـا ، تزويد « الربـاط » بأخبارهـم العلمـية والوظيـفية ، ومسـاهماتـهم الموضـوعية فـى شكل مقـالات قصيـرة تتنـاول إحدى قضـايا السـاعة الاقتصـادية والتنمـوية ، أو تقدم تعـليقاً علـى ما سبق نشـره من مقالات فى الـنشرة ، وكذلك العروض الموجزة لما اطلعوا عليه مؤخراً من كتب أو مقالات نشرت حديثاً .

تـحـــت الـطـبـــع

يصدر قريبا كتـاب أعمـال المـؤتمـر العلـمـى الثـالـث الذى نظمته الجمعية فى بيروت فى نوفمبر ١٩٩٥ بعنوان :

« الوطـن العـربى ومشروعـات التكامـل البـديلـة »

تحرير : د. محمد محمـود الإمـام

الناشر : مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - لبنان

ندوات ومؤتمرات

- المؤتمر العلمي الثالث للجمعية - الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة
- تقرير عن ندوة المعهد العربي للتخطيط بالكويت
- تقرير مختصر عن مؤتمر التنمية العربية والتطورات الاقليمية والدولية

برنامج ورشات عمل الاستشارة الفكرية لعام ١٩٩٧

عزيزى عضو الجمعية :

١- هل هناك موضوعات معينة ترغب فى أن تكون محلاً للنقاش فى ورشات عمل الاستشارة الفكرية التى ستنظمها الجمعية فى الاثنين الأول من كل شهر خلال عام ١٩٩٧ ؟

٢- هل تود شخصياً أن تشارك فى هذه الورشات بتقديم موضوع معين وإعداد ورقة القضايا والتساؤلات الخاصة به ؟

إذا كانت إجابتك عن أى من هذين السؤالين أو عن كليهما بالإيجاب، سارع بالكتابة إلى د. إبراهيم العيسوى الأمين العام للجمعية ومنسق برنامج ورشات العمل، حتى يمكن مراعاة رغبات أكبر عدد ممكن من الأعضاء عند وضع هذه الورشات لعام ١٩٩٧، وذلك بالطبع فى الحدود التى يسمح بها الجدول الزمنى للورشات والامكانات المالية المحدودة للجمعية .